

المحاضرة الثالثة: مجتمع المعلومات

الجدارة: الوقوف عند نمط جديد وغير تقليدي من المجتمعات.

الأهداف:

- 1- تحديد أهم خصائص المعلومات مجتمع المعلومات.
- 2- الوقوف على سمات مجتمع المعلومات.
- 3- الواقع العربي في مجال مجتمعات المعلومات.
- 4- العراقيل التي تواجه إقامة مجتمع معلومات عربي.

لقد كان لتكنولوجيا المعلومات تأثير قوي على ديناميكية التغيير في المجتمعات حيث نقلتها من النمط التقليدي إلى نمط آخر أكثر انفتاحا على جملة من القضايا والتي منها المعلومات التي صارت الظاهرة الأبرز في هذا النمط الجديد من المجتمعات، بل والأكثر من هذا طورت الكثير من المفاهيم التي لها حضور قوي داخل المجتمع فعلى سبيل المثال أصبحنا نتكلم اليوم عن مدن المعلومات بعد أن كان الحديث يتوقف عند المدينة والقضايا ذات الصلة بها، كما أصبحنا نتكلم عن إدارة المعلومات كبديل عن الإدارة العامة ومجموعة القضايا التي تثيرها، بالطبع لن نعود لتعريف مجتمع المعلومات باعتبار أنه قد سبق الإشارة إليه في بداية المطبوعة وبالضبط في الجزء المخصص لما سمي بهرمية المعرفة والمفاهيم ذات الصلة بالموضوع والتي منها مجتمع المعلومات، حيث سيقصر الحديث عن أهم القضايا التي تجعلنا نفهم أكثر بنية هذا النمط غير التقليدي من المجتمعات التي ترتبط بما يعرف كذلك بعصر المعلومات. كما يجب الإشارة إلى أنه يمكن العودة لاحقا إلى موضوع مجتمع المعلومات لمعرفة الفروق الموجودة بينه وبين مجتمع المعرفة على الرغم من أن هناك من لا يرى بوجود أي فروق حيث يتطابق المجتمعان مع بعضهما البعض.

أولا: سمات مجتمع المعلومات

يبدو وللهولة الأولى من خلال ما عرضناه حول المفاهيم المتعلقة بهرمية المعرفة أن هناك مجتمعان واحد يسمى مجتمع المعلومات والثاني يطلق عليه مجتمع المعرفة الذي لا يمكن الوصول إليه غلا إذا مررنا عبر النمط الأول أي مجتمع المعلومات، على الرغم من أن هناك من يرى بأننا بلغنا مرحلة ما بعد المعلومات أي المعرفة. وعلى ذلك يرون بأننا في مجتمع المعرفة. ومهما تكن التسميات فنحن مطالبون بعدم حرق المراحل والوصول إلى مجتمعات المعرفة دون التوقف عند مجتمع المعلومات. إن هذا النمط من المجتمعات له مجموعة من السمات التي يمكن التوقف عندها في النقاط التالية:

انفجار المعلومات: فحجم المعلومات التي تم إنتاجها في الوقت الراهن تعتبر أكثر أهمية مما أنتج من قبل، ثم فالمعلومات تتزايد بسرعة كبيرة في حالة نمو التخصصات الحديثة وتداخل المعارف ونمو القوى المنتجة والمستهلكة للمعلومات. (محمد محمد الهادي: 1998، 22).

زيادة أهمية المعلومات: فالمعلومات اليوم على ارتباط وثيق بمختلف الأنشطة والصناعات، للعديد من حيث إننا بلغنا مرحلة ما يعرف "بصناعة المعلومات" التي جعلت من المعلومات سلعة تباع وتشترى.

ظهور المبتكرات التكنولوجية في معالجة المعلومات: ولعل أهم هذه المبتكرات هي ظهور الكمبيوتر ولواحقه وكذا الأقراص المضغوطة ومختلف الأوعية الخاصة بخزن المعلومات وإرسالها وعرضها. (محمد لعقاب: 2007).

نمو المجتمعات والمنظمات المعتمدة كلية على المعلومات: بعد دخول تكنولوجيا المعلومات إلى المصنع أصبحت المنظمات تعتمد عليها إلى حد كبير في معالجة المواد ومعالجة المعلومات عبر هذه التكنولوجيات التي مكنت من تخطي المعالجة الروتينية والتوجه نحو الدقة والسرعة.

ظهور نظم معالجة المعلومات البشرية والآلية: هذه النظم تعتمد على الإنسان وكما على الآلة باعتبار أن كل منهما يوصل إلى معالجة المعلومات التي أصبحت مخرجاتها تتجسد في شكل معارف وقرارات مفيدة يمكن أن تطبق بصورة مباشرة. (محمد محمد الهادي: 1988، 23).

تعدد فئات المتعاملين مع المعلومات: فمجتمع المعلومات المعاصر يميزه تنوع الفئات التي تتعامل مع المعلومات وتشتغل بها.

تزايد كميات المعلومات المعروضة في أوعية لا ورقية والغير مطبوعة: لقد أصبحت المعلومات متاحة في أوعية لا ورقية كالأشرطة والأقراص الممغنطة وأسطوانات الفيديو والأقراص الضوئية وغيرها من الأشكال الغير تقليدية. (محمد لعقاب: 2007، 92).

إن التحول من حالة المجتمع التقليدي إلى مجتمعات المعرفة تتطلب حتما بروز هذه السمات فيه، فهي التي تعطي صورة واضحة عن هذا التحول الذي قد يقع في مجتمع من المجتمعات، فالمجتمعات التي لم تصل إلى هذه المرحلة حتما سيبقى الطابع السائد فيها هو الطابع التقليدي.

ثانيا: خصائص مجتمع المعلومات

بعد ما تطرقنا فيما سبق إلى سمات مجتمع المعلومات سنحاول الآن تسليط الضوء على خصائص هذا النمط من المجتمعات، فحتما هذه الخصائص يمكن أن تشكل قطيعة بينه وبين النمط التقليدي من المجتمعات. إن هذه الخصائص تتمثل في مجموعة من المعايير والقياسات التي يمكن من خلالها التدليل على النقلة التي قد يخطوها

مجتمع ما ضمن هذا النوع الجديد من المجتمعات، وعلى كل هناك المعايير التالية التي يمكن الاعتماد عليها في قياس توفر هذه المؤشرات من عدمها، و يجب التذكير أن هذه المؤشرات ليست ثابتة ولكنها جاءت كمحصلة لدراسات قام بها العديد من التخصصين ومنهم "وليام مارتين" الذي حصر هذه المعايير في خمسة، وهي:

معايير ترتبط بالجانب الاجتماعي: والتي يمكن التأكد منها من خلال الدور الذي تؤديه المعلومات في المجتمع وما إن كان لها دور في الارتقاء بمستوى المعيشة ونشر الوعي بالكمبيوتر والمعلومات حيث يمكن إتاحة معلومات بجودة عالية للعامة والخاصة على حد سواء. وكذلك من خلال مساهمة المعلومات في شتى خطط التنمية في المجتمع. (ربحي مصطفى عليان: 2010، 377)

المعايير المرتبطة بالجانب الاقتصادي: حيث تتحول في المعلومات من الجانب النظري ودورها التقليدي لتصبح موردا اقتصاديا تقوم عليه اقتصاديات الدول، وفي هذا الجانب تعتبر المعلومات مصدر للقيمة المضافة وإيجاد فرص شغل جديدة نتيجة للانتقال إلى صناعة المعلومات.

المعايير المرتبطة بالجانب السياسي: يمر هذا المعيار عبر حرية المعلومات بالقدر الذي يمكن معه تطوير العملية السياسية بحيث تتاح الفرصة لأكثر عدد ممكن من الجماهير في المشاركة السياسية كما تؤدي إلى إجماع الرأي، وهذا من خلال وصول المعلومة لكل أفراد المجتمع.

المعايير المتصلة بالجانب الثقافي: يمكن الوصول لهذا المعيار من خلال مختلف القيم الثقافية للمعلومات التي تنطوي عليها المعلومات حيث يمكن من الترويج الواسع لهذه القيم لأجل تبنيتها خدمة للصالح العام وصالح الأفراد في المجتمع.

المعيار المرتبط بالجانب التكنولوجي: ويكون عبر النظر للمعلومات باعتبارها مصدرا للحصول على القوة وذلك من خلال الانتشار الواسع لتطبيقاتها في المجالات والقطاعات المختلفة. (نييل علي: 1994، 258).

كما أن الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في العمل وتحقيق الثروة للمجتمع يعتبر أيضا معيارا يمكن الاعتماد عليه في القياس.

ثالثا: واقع مجتمع المعلومات في الجزائر:

من خلال تطبيق المعايير التي تم تحديدها سابقا والمتعلقة بمجتمع المعلومات يمكن أن نستنتج الوضع المحلي عبر ما جاء في بعض التقارير ذات الصلة بالموضوع حيث يمكن أن نقر من البداية بصعوبة الوضع وبأننا نعيش في مآزق مجتمع المعلومات لحالة الغموض الشديد التي ترتبط بالموضوع أولا، وبغياب الإحصائيات الدقيقة في كثير من

الأحيان والتي يمكن أن تعطي صورة واضحة عن الوضع، وعلى العموم يمكن الوقوف على حالة الوضع في الجزائر عبر النقاط التالية:

- الجانب التقني أو تكنولوجيا المعلومات في الجزائر:

تشير مختلف التقارير الدولية بخصوص تكنولوجيا المعلومات في الجزائر بأن هناك نقصا فادحا في هذا المجال على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل سد هذه الفجوة، والحقيقة التي لا مفر منها هو أن العرب كلهم يعانون منها وهذا على ارتباط وثيق مع ما يعرف بنقل التكنولوجيا لأن علاقتنا مع هذا النقل وهو الاعتماد على النقل الأفقي وليس الرأسي الذي تعتمد عليه الدولة المتفوقة تكنولوجيا. ومن بين التقارير التي يمكن الوقوف عندها هو تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي الخاص بتكنولوجيا المعلومات للعام 2016 حيث يشير إلى أنها تحتل المرتبة 129 عالميا وقد حلت -مع كل الأسف- خلف دول تعاني من صراعات سياسية وحتى عسكرية على غرار الجارة مالي ورواندا التي مزقتها الحروب. وعلى الصعيد الرسمي فقد حلت الحكومة الجزائرية في المرتبة 134 عالميا فيما يخص استخدام هذه التكنولوجيا من أصل 148 دولة شملها هذا التقرير متأخرة بذلك عن دول الجوار كتونس المغرب ومصر. الأمر ذاته مع التقرير الذي أصدره الاتحاد الدولي للاتصالات حول مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام ذاته حيث حلت الجزائر في المرتبة 113 عالميا من أصل 167 دولة، وبالتالي جاءت في المرتبة 12 عربيا -طبعا هذا رغم الجدل الذي تثيره هذه التقارير بخصوص موضوعيتها ودرجة الصدق فيها-

إن الحديث عن تكنولوجيا المعلومات يقودنا للتطرق إلى سرعة تدفق الانترنت في الجزائر حيث لا زالت تحتل فيها المؤخرة وفق ما جاء في تصنيف موقع Net Index المتخصص وهذا رغم الارتفاع والتحسين المسجل على مستوى النت في البلد، فقد احتلت الجزائر بذلك المرتبة 179 دوليا من أصل 201، حيث ارتقت سرعة التدفق هذه إلى 3.3 ميغا بايت في الثانية بعدما كانت هذه السرعة في حدود 4.2 ميغا بايت في الثانية.

- الجانب الاجتماعي:

لا تحظى المعلومات من الناحية الاجتماعية بأهمية كبيرة في جميع خطط التنمية خصوصا الاجتماعية حيث يمكن أن نقول بان جميع البرامج والخطط التنموية تعاني من تشوهات نتيجة لأنها كانت بصورة متسرعة وغير مبنية على معلومات صحيحة ودقيقة الأمر الذي جعلها تفشل في الكثير من الأحيان، ناهيك عن سبب آخر يرتبط بالكثير من الأقطار العربية وهو مقاومة هذه المجتمعات ومنها الجزائر للتغيير فهذه المجتمعات تميل للحفاظ على الوضع الراهن في مختلف الجوانب مما يجعلها في مواجهة مستمرة مع التغيير الذي تعتقد بأنه دائما في صورة شبح قد يدمر هذا الواقع ويقضي عليه وهو حاجز سيكولوجي لا زال يلزم أفراد الفرد. كما أن هناك مسألة أخرى غاية في الأهمية وهو أن مجتمعنا لا يساهم في إنتاج وصناعة التكنولوجيا بل هو مجرد مستهلك لها وفي بعض الأحيان فإن هذا الاستهلاك لا يكون وفق معايير موضوعية مضبوطة، بل يتم استهلاكها لغايات أخرى غير تلك التي ترتبط بالمعلومات. هناك نقطة أخرى يمكن من خلالها معرفة نقص اهتمام مجتمعنا بالمعلومات حيث نجد بأن

الإشاعة فيه تكون هي المصدر الأول الذي يعتمد عليه في الحصول على معلومات حول موضوع معين وهو ما يؤكد عدم الحرص على الوصول إلى المعلومات المناسبة وتحري صدقية مصدرها وتوقيتها ومختلف الخصائص التي ترتبط بها.

– الجانب الاقتصادي:

لعل الظاهرة الإبراز التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري هي انه اقتصاد ريعي مبني على الجباية وعلى مداخيل البترول وهو ما يجعله عرضة للكثير من الهزات والأزمات الاقتصادية على غرار الأزمة الراهنة التي يعيشها اليوم والتي كانت كإحدى تبعات تهاوي أسعار النفط في الأسواق الدولية مما جعل مستوى الدخل والقدرة الشرائية للمجتمع تتضرر بشكل كبير الأمر الذي يجعل قطاع المعلومات يعتبر قطاعا ثانويا، كما يعيق أفراد المجتمع من امتلاك تكنولوجيا المعلومات التي ربما لم ترتفع أسعارها ولكن الأزمة جعلتها تبدو على أنها ليست في المتناول ولا يمكن اقتنائها. يضاف إلى هذا البيروقراطية الشديدة التي تعاني منها المؤسسات الرسمية والتي تجعلها تعقد في الإجراءات بينها وبين أفراد المجتمع.

– الجانب الثقافي:

من أبرز الأمور التي تعانيها الجزائر والتي تشترك فيها مع العديد من الدول العربية وهي ارتفاع الأمية المعلوماتية بشكل خاص حيث إن تدريس الحاسوب واللغة الإنجليزية تحديدا لا يزال محل مراجعة ومسائلة، وذلك منذ الأطوار الأولى للتدريس، وحتى وإن توفرت المعارف فتتوقف عند الجانب النظري البحث الذي يمنع صاحبها من تطبيقها على أرض الواقع. هذا على الرغم من أن الجامعات الجزائرية أصبحت تدرج تخصص علم المعلومات في بعض تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية إدراكا بحجم المعلومات في عملية البحث بصفة خاصة وأهميتها في المجتمع بصفة عامة.

– الجانب السياسي:

على المستوى السياسي يمكن القول أن أكبر مشكلة تقف في طريق إقامة دعائم مجتمع المعلومات في الجزائر هي عدم وجود حرية في الوصول إلى المعلومات حيث يغيب الفضاء الحر للفرد في الحصول على المعلومة التي يحتاجها عدا المعلومات الرسمية التي تعطى إياها الجهات الرسمية. يضاف إلى هذا قضية أخرى تشترك فيها الجزائر مع غيرها من الدول العربية وهي النقض الفاضح في الترسانة القانونية والتنظيمية وحتى التشريعية التي تتعامل مع تكنولوجيا المعلومات ومختلف التطبيقات التي ترتبط بها.

رابعا: نحو مجتمع معلومات عربي:

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا بخصوص الوضع العربي بوجه عام ووضع الجزائر بشكل خاص يمكن القول بصورة مختصرة بأننا نعيش مأزقا في الوصول بمجتمعنا نحو مجتمعات معلومات، إلا أن هذا لا يمكن اعتباره بأنه قدرنا النهائي والمحتوم، حيث إن هناك فرصا يمكن استثمارها لأجل الوصول بمجتمعنا إلى هذه المرحلة،

حيث إن المختصين بالشأن العربي في مجال مجتمعات المعلومات يقدمون وصفة علاجية يمكن من خلالها النهوض بهذا النمط من المجتمعات عربياً، وهذه الوصفة تشمل النقاط التالية: (ربحي مصطفى عليان: 2008، 265-268)

1- ضرورة العمل على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعد هي حجر الأساس في الانتقال نحو مجتمعات المعلومات، حيث يجب الاعتماد على تكنولوجيا منافسة لأجل التقليل من حدة التكاليف.

2- تنطلق كل خطط إقامة مجتمعات المعلومات من تنمية بشرية سليمة تضمن الإعداد البشري لهذه المرحلة ولا يكون هذا إلا عبر توفر إرادة سياسية من قبل صناع القرار على وضع هذه الخطط وتوفير الدعم الكافي لها.

3- ضرورة ربط المجتمعات العربية خصوصاً في المناطق الفقيرة منها بوسائل الاتصال، خصوصاً عبر الاعتماد على حواسيب وأجهزة اتصال ذات كلفة منخفضة وقل تطوراً بغية تعليم سكان هذه المناطق كيفية التعامل مع هذه الأجهزة والتكنولوجيات، أي العمل على نشر الوعي المعلوماتي.

4- العمل على تأهيل الموظفين في القطاعات المختلفة على التحول للقيام بالأعمال والمهام الموكلة إليهم بصورة الكترونية، ومحاولة خلق ديناميكية جديدة للاتصال بين المواطن والهيئات الحكومية عبر التكنولوجيات الحديثة.

5- إعادة النظر في مختلف برامج التعليم في مختلف الأطوار بما في ذلك التعليم العالي حيث يجب الاهتمام بالتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، إضافة إلى تعزيز تدريس اللغات والإعلام الآلي بما يضمن التعامل الأمثل مع التكنولوجيات الحديثة.

6- العمل على سن القوانين والتشريعات التي تتحكم في المعاملات الإلكترونية المختلفة، حيث يمكن لهذه القوانين أن تعكس التعامل الشفاف والمرن مع البيئة الإلكترونية.

كما يمكن أيضاً الحديث عن توفر الإرادة السياسية الصريحة والواضحة لأجل تذليل الصعاب المختلفة التي تحيط بالوصول إلى مجتمعات معلومات عربية والتي تمر عبر فتح مختلف القنوات الناقلة للمعلومات وتضمنان الحرية في الوصول للمعلومات دون قيد أو شرط، ناهيك عن إنشاء مرصد أو هيئات وطنية تتولى تنظيم قطاع المعلومات وتطويره.